السنة: الخامسة المجلد: 05 العدد: 01 ص ص: 745 - 768
ISSN 2543-375X EISSN 2676-1645

استدامة التخطيط الحضري للمجالات السكنية بمدينة تبسة بين الرؤية وتحقيق الأهداف

Sustainability of Urban Planning for Residential Areas in Tebessa City Between Vision and Achieving Goals

نسيمة طرطار، جامعة ام البواقي
tartar.nassima@univ-oeb.dz
جمال علقمة، جامعة قالمة
dj.alkama@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/10/24 تاريخ القبول: 2019/12/20

ملخص:

تهدف الورقة البحثية للقيام بقراءة تأملية تحليلية لمجمل مشاكل التخطيط الحضري الناتجة عن التراكمات الزمنية لمختلف التفاعلات المجالية بمدينة تبسة باعتبارها مجالا سكنيا بالدرجة الاولى والتي تؤثر حتما على تنميتها المستدامة.

هذه القراءة حتما ستساعد على ايجاد حلول مجدية لاستدامة التخطيط الحضري للمجالات السكنية من خلال صياغة اساليب مرنة تتماشي مع الظروف والمستجدات التي تحول بين الرؤية وتحقيق الاهداف.

ولا يمكن الوصول الى الاهداف المرجوة الى من خلال الاعتماد على المقاربة النسقية التي تعتبر المجال السكني كنسق عمراني مكون من مجموعة من عناصر تركيب وكذا المقاربة المندمجة التي تعتبر ترجمة للمقولة الشهيرة - تفكير شامل، تسيير محلي - من خلال تأمل وتحليل متزامن لتقاطع تفاعلات البعد الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي وكذا المؤسساتي وتأثيرها على استدامة التخطيط الحضري للمجالات السكنية لمدينة تبسة

الكلمات المفتاحية: التخطيط الحضري، التفاعلات المجالية، المجال السكني، التنمية المستدامة، مدينة تبسة.

Abstract:

This paper aims at carrying out an analytical reading of the whole problems of urban planning resulted from the past accumulation of various interactions in Tebessa city as a primarily residential area which inevitably affect its sustainable development.

This reading will inevitably help to find feasible solutions to the sustainability of urban planning for residential areas by the use of flexible methods in line with the circumstances and developments that prevent from achieving the goals.

It is not possible to reach the desired goals through relying on a systematic approach that considers the residential field as an urban format consisting of a set of elements of composition. Also, it's not possible to rely on the integrated approach that reflects the famous saying, "comprehensive thinking, local management" through reflection and simultaneous analysis of the intersection interactions of the social, economic, environmental and institutional dimension by considering its impact on the sustainability of urban planning for the residential areas of Tebessa city.

Keywords: Urban Planning, Field of Interactions, Residential Area, Sustainable Development, Tebessa City.

مقدمة:

يعتبر التخطيط الحضري ترجمة لمختلف السياسات العمومية، الاستراتيجيات والبرامج التنفيذية المتعلقة بمجالي التعمير وتهيئة الاقليم، فهو بذلك يهدف الى تسيير لمجمل المشاكل التي تعيشها المدينة الناتجة عن التراكمات الزمنية لمختلف التفاعلات الواقعة بكل المستويات المجالية.

إن أهم عامل مولد لمشاكل مدن الدول النامية بصفة عامة والمدينة الجزائر بصفة خاصة هو الاهتمام في فترات زمنية معينة ونتيجة لظروف خاصة بالجوانب الاقتصادية دون التركيز على باقي جوانب البيئة العمرانية.

كل هذه الظروف جعلت المدينة الجزائرية دائما "تعرف المشاكل التقليدية المتعلقة بالحصول على السكن، العمل، الخدمات، النقل....." (Marc sauvez, 2011, p23) مما جعلتها امام مهمة صعبة لتحقيق التوازن بين

مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية خاصة وان الدولة الجزائرية لم تتبنى مفهوم التنمية المستدامة في سياستها العمرانية الا مع بداية الالفين بظهور قانون تهيئة الاقليم وتنميته المستدامة سنة2001، قانون حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة سنة 2003، والقانون التوجيهي للمدينة سنة 2006.

وكباقي المدن الجزائرية شهدت المجالات السكنية لمدينة تبسة تراكم لعدة مشاكل تتعلق بالتخطيط الحضري اثرت على تنميتها المستدامة على مختلف المستويات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئة .

وعلى هذا الأساس تم طرح الاشكال الاتي:

- كيف أثرت ظروف التخطيط الحضري وانتاج المجالات السكنية بمدينة تبسة على تنميتها المستدامة؟

ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة سالفة الذكر تم انتهاج منهجية خاصة تمثلت في:

المقاربة النظرية: تم فيها صياغة المعلومات النظرية التي تخص متغيرات وثوابت البحث بالاعتماد على المراجع والدراسات السابقة لتكوين قاعدة للدراسة المنجزة.

المقاربة التطبيقية: من خلال جمع المعطيات والوثائق من طرف المصالح الإدارية وإجراء مقابلات مع مختلف الفاعلين في المجال بما فيهم المواطن ومن ثم التعامل المباشر مع الميدان لاستكمال كل المعطيات اللازمة لتكوين محصلة معطيات والقيام بقراءة تأملية تحليلية دقيقة لتأثير مراحل التخطيط الحضري وظروف انتاج المجالات السكنية بمدينة تبسة على تنميتها المستدامة

لقد تم الاستناد في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي ليتبين من خلالهما التباينات التي تنجر عن اهمال مؤشرات التنمية المستدامة في التخطيط الحضري للمجالات السكنية،

ولا يتم التحقق من هذا إلا باللجوء إلى المقاربة النسقية، التي تعتبر مدينة تبسة كنسق عمراني مكون من مجموعة من عناصر تركيب لجميع قطاعاتها العمرانية . وكذا المقاربة المندمجة التي تعتمد على الرؤية المتقاطعة لمختلف ابعاد التنمية المستدامة.

وهذه الخلفية يمكن أن تسمح بمعرفة أسباب اختلال استدامة التخطيط الحضري لمدينة تبسة باعتبارها مجالا سكنيا بالدرجة الاولى.

1- المقاربة النظرية:

1-1 التخطيط الحضري:

مجموعة من الإجراءات السياسية تحمل معها قواعد وتنظيمات تهدف لخلق التناسق بين أنشطة المتدخلين المعموميين والخواص في مجال معين باجال محددة (Benidir F, 2008, p05)

رغبة المعرفة من أجل إدراك واستيعاب المشاكل العمرانية بكل تعقيداتها، ورغبة التدخل من أجل التسيير الجماعي الأمثل للإطار المعيشي وطريقة العيش. (Jean P, 1979, p90, 91)

مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع مجالي وللسكان أفضل الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية، وتتضمن عادة تصورا لما يمكن أن يحدث وفق معايير علمية واضحة (علي الحوات، 1990، ص31)

1-2 التخطيط الحضري المستدام:

هو التخطيط الذي يحدد شكل التنمية المستقبلية ويعرف الاحتياجات ويعمل على تحقيقها، ويحدد مدى قدرة المجتمعات على استمرارية الانتاج وعلى اعادة احياء نفسها. ويعمل على ايجاد توازن بين البيئة والاقتصاد والقيم الاجتماعية لربط المجالات الحضرية المحلية بالعالمية (مجد عمر حافظ إدريخ، 2005، ص16، 17).

1-3 مراحل التخطيط الحضري في الجزائر:

1-3-1 الفترة الاستعمارية (من سنة1830 الى 1962 م)

تعتبر مرحلة حاسمة لرسم الحدود المجالية، اعتمدت مخططاتها على مبادئ الاستعمار الكلاسيكي بتخطيط مناطق محددة على حساب باقي الاقليم وذلك بتوفير الطرقات والهياكل المساعدة على نقل الثروات الى فرنسا، حيث طبق المستعمر الفرنسي بالنسبة لسياسة التعمير نفس القوانين الفرنسية المطبقة

بعد سنة 1919مع تكييفها مع ظروف البلاد Alberto Z, 1983, p252- (253).

1-3-2 فترة الاهمال العمراني والاهتمام بالسيطرة (1830-1958 م)

الهدف من أي سياسة تخطيطية هو التدخل من أجل أحسن تهيئة للمدينة من ناحية الوظائف الاقتصادية والاجتماعية (Claude J, p27) ففي هذه الفترة لم تكن هناك سياسة تخطيطية واضحة، بل كانت هناك محاولات لتهيئة المجال بهدف التقليص من الفوارق المجالية والاقتصادية مع سيطرة المستعمر على الثروات والارض ومن أهمها:

وضع مخططات التهيئة والتوسع والتجميل بالنسبة للبلديات التي يتعدى عدد سكانها 10.000 ساكن وهذا بموجب مرسوم 1922/01/05 والتي مثلت بداية العمران التخطيطي. (Maouia S, 2001, p201)

وضع مخططات التصفيف والاحاطة سنة 1919 والتي مثلت الاستغناء عن العمران العسكري (Maouia S, p201)

ظهور البلديات ذات الصلاحية الكاملة والمسيرة وفق الطريقة الفرنسية وهذا سنة 1847، وهي عبارة عن وحدة ادارية واقليمية مكونة من مركز واراضي زراعية محيطة مسيرة من طرف حاكم إداري يلعب دور شيخ البلدية (براقدي سليم، 2005، ص9).

1-3-3 فترة التقطن (1858-1962 م)

تميزت هذه الفترة باندلاع الثورة سنة 1954 م أين حاول المستعمر دمج المجتمع الجزائري بالفرنسي، فظهر مخطط قسنطينة الذي أعلن عليه شارل ديغول رسميا بقسنطينة في 1958/10/03م والذي يهدف الى التنمية مقابل الاستسلام، الثروة مقابل عدم التمرد والرفاهية مقابل الاندماج ولقد إستمر العمل به حتى بعد الاستقلال.

1-3-4 فترة ما بعد الاستقلال

تميزت هذه الفترة خاصة خلال السنوات الاولى بشح بل انعدام الوثائق والمخططات العمرانية التي عمدت فرنسا لأخذها، ما الزم الدولة على اعتماد

قرارات استعجاليه هدفها الخروج من المشاكل الموروثة عن المستعمر واستغلال ثروات البلاد لتنميتها

1-3-4-1 فترة 1962-1966 م

في هذه الفترة كان اهتمام الدولة منصبا على الحل الاستعجالي للقضايا السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، مما جعلتها تعتمد على القانون العام للتعمير الموروث عن فرنسا الاستعمارية (قانون 1985م) الذي حاولت تطبيقه على الجزائر سنة 1960.

حيث انصب في هذه الفترة إهتمام الدولة على قطاع الزراعة خاصة على الاراضي الفلاحية المنتجة كسهول متيجة، السهول القسنطينية، سهول الحضنة ....، إضافة الى تركيزها على قطاع الصناعة الذي اتضحت ملامحه من خلال انجاز عدة مناطق صناعية (Benachenhou A, p23) إذ يجب أن توفر كل منطقة صناعية على أكبر من 1000 منصب شغل مما زاد من حدة استقطاب المدن لسكان الارياف.

1-3-4-1 فترة 1967-1977

الدولة لم تعطي اولوية لقطاع السكن في هذه الفترة وبقيت اهتماماتها مركزة على التوازن الجهوي للبلاد المبني على القطاع الصناعي، حيث ظهرت مخططات التنمية الاقتصاد الاولى التي ركزت على الاستثمارات الصناعية والاقتصادية والمتمثلة في:

المخطط الثلاثي (1967-1969م):

ركز على برامج سكنية ريفية أنجزت من أجل الحد من النزوح الريفي من جهة والتكفل بالمناطق الفقيرة من جهة أخرى

المخطط الرباعي الأول (1970-1973م):

كان نتاجه تكفل الصندوق الجزائري لتهيئة المجال بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتنمية على المدى البعيد، حيث ظهر مخططين يتمثلان في المخطط البلدي للتنمية بالنسبة لكل البلديات، ومخطط التحديث الحضري اللذان هدفا الى تقليل اللاتوازن بين البلديات.

المخطط الرباعي الثاني (1974-1977 م)

تم التركيزت على إعداد أدوات التعمير العملية حيث كان اخر أجل لصلاحية التنظيمات ذات الاصل الاستعماري شهر جوان 1975 لتظهر المناطق الحضرية السكنية الجديدة التي لا يمكن إعتبارها أداة للتخطيط الحضري بل إجراء تقني وإداري (COTE M, 2006, p25) معتمد من طرف وزارة الاشغال العمومية والبناء بسبب الطلب المتزايد على السكن ولقد أنجز أغلبها من طرف الصندوق الجزائري لتهيئة الاقليم(Maouia S, p201)

وتجدر الاشارة الى صدور عدة قوانين متعلقة بمجال التعمير كقانون الاحتياطات العقارية في1974م، قانون رخصة البناء ورخصة التجزئة في 1975م، قانون التعاونيات العقارية لسنة 1976م وأيضا إنجاز عدد من القرى الاشتراكية في المناطق الريفية ولقد تميزت هذه الفترة بإنشاء عدة أدوات تخطيط سوسيو إقتصادية على المستوى المحلي، كانت لها أهمية تنموية كبيرة بالنسبة للاقطاب العمرانية الساحلية على عكس المدن الصغيرة الداخلية التي لم تستفد من هذه البرامج الى نادرا مثل:

المخطط البلدي للتنمية:

ذو بعد محلي يتم تمويله سنويا ببرنامج مالي ما يسمح لكل بلدية بالاستفادة بميزانية بهدف تنميتها الزراعية والصناعية وتطوير مرافقها الاجتماعية.

مخطط التحديث الحضري:

يهدف الى التدخل على الانسجة العمرانية المتواجدة داخل المدن الكبيرة والمتوسطة يقتصردوره على تموضع التجهيزات والتوزيع المجالي للاستثمارات.

مخطط العمران الرئيسي:

اداة لتسيير المجالي يقوم على برمجة الاحتياجات الديمغرافية والسوسيو إقتصادية، جاء نتيجة الاستهلاك المفرط للأراضي الحضرية يخص مركز التجمع الرئيسي فقط، وفي حالة عدم وجوده يجب تحديد مخطط تعمير مؤقت.

1-3-4-2 فترة 1980-1989 م

ظهر في هذه الفترة المخطط الخماسي الاول (1980-1984) الذي شهد تغيرات ملحوظة في ميدان التهيئة العمرانية فسنة 1980م تعتبر بداية لظهور ملامح تجسيد سياسة التهيئة العمرانية من خلال إنشاء وزارة التخطيط وتهيئة

الاقليم وكذا المركز الوطني للدراسات والبحث الحضري، أما في سنة 1981 م تأسست الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية لإعداد المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ومونوغرافية الولايات، وقد أثر تبني المخطط الخماسي الثاني (1985-1989م) تم صدور اول قانون للتهيئة العمرانية تحت رقم 03-87 المؤرخ في 1987/10/27م يحدد افاق الجزائر ووضع مخططات جديدة تتمثل في:

- مخطط وطني لتهيئة الاقليم .
- ثمانية مخططات للتهيئة الجهوية
- ثمانية وأربعون مخطط تهيئة ولائي

غير انه ومع صعوبات الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986م، تخلت الدولة على مختلف الاستراتيجيات فانسحبت الدولة وتخلت عن أغلب أهداف التهيئة العمرانية نتيجة انخفاض اسعار البترول (محمد الهادي لعروق، 1996، ص18)

1-3-4-3 فترة 1990-2000.

في هذه الفترة أعادت الدولة الجزائرية النظر في أغلب التنظيمات المتعلقة بالتعمير كغيرها من القوانين التي تحكم باقي الميادين الاخرى بسبب تبنيها لنهج اقتصاد السوق بدل الاقتصاد الاشتراكي ضمن دستور 1989م حيث تم:

تعديل قانون البلدية بموجب القانون 90-08 المؤرخ في 1990/04/07م الذي مكنها من إنشاء وكالات تسيير وتنظيم عقاري تساعدها في تنفيذ مخططاتها العمرانية.

صدور قانون التوجيه العقاري الذي يلغي قانون الاحتياطات العقارية بموجب القانون 90-25 المؤرخ في 1990/11/18م الذي فتح السوق العقارية أمام مختلف المتعاملين مع بقاء الدول متحكم في هذه السوق.

صدور القانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01م المتعلق بالتهيئة والتعمير حيث ركز على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، مخطط شغل الاراضي، وكذا رخص وشهادات التعمير .

1-3-4-4 الفترة 2006 الى غاية يومنا هذا

تعتبر هذه المرحلة بداية التفكير في النوعية الحضرية في اطار التنمية المستدامة من خلال ظهور قوانين تكرس هذا المبدأ وتتمثل أساسا في:

القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12-12-2001 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة .

القانون 06-06 المؤرخ في 20-02-2002 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة.

4-1 التنمية الحضرية المستدامة:

إن التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة الذي كان في بدايته يهتم فقط بالمحيط الطبيعي ليشمل المحيط بشكل عام بما فيه المحيط الحضري حيث أشار تقرير المنظمة الدولية للإعانة والتنمية الاقتصادية الى أن تحدي التنمية المستدامة يستوجب على المدن أن تقوم دوما بإعداد سياساتها للمدى القصير بمنظور المدى البعيد ، مقدرة كيفية مساهمة المعايير المتخذة في التنمية الشاملة للمحيط مستقبلا(Bailly A et autres, 2000, p5) لتشكل التنمية الحضرية المستدامة موضوعا رئيسيا ضمن الاجندة (21) المعتمدة في قمة الارض بريو دي جانيرو سنة 1992 م لتترجم توجيهاتها الاساسية من خلال الالتزامات العشر (10) لمؤتمر البورق سنة 1994م.

4-1-1 التزامات مؤتمر البورق: تتمثل التزاماته في:

الحوكمة: تعني القواعد ، السياقات، والسلوكات التي تؤثر على عمل السلطات وخصوصا من وجهة نظر الانفتاح، المشاركة، المسؤولية، الفعالية والتلاحم وكذا كل الممارسات والاهداف من أجل تسيير المجالات العمرانية والميتروبولية بما في ذلك الأمور السياسية والادارية

فمن أجل انعاش سيرورة القرارات عبر اللجوء الملح الى الديمقراطية التشاركية وجب العمل على:

تطوير نظرة شاملة وطويلة الأمد من أجل مدينة مستدامة.

تطوير مشاركة مختلف الكفاءات في التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية وادارة البلديات.

دعوة مختلف الفاعلين للمشاركة الفعلية في اتخاذ القرار.

اتخاذ القرار بشفافية، مسؤولية وروح انفتاحيه.

التعاون الفعال بروح الشراكة الحقيقية بين مختلف البلديات وكذا المستويات الادارية والحكومية الاخرى.

نحو تسيير محلي مستدام، وهذا من خلال:

- تعزيز المناهج والابحاث المحلية التي تعمل على الاستدامة وهذا في جوهر الجماعات المحلية.
- التسيير المتكامل والمندمج الذي يحقق التنمية المستدامة، ويركز على البيئة الحضرية للمدن.
- التعريف بالأهداف المسطرة في إطار التزامات مؤتمر البورق وتأمين متابعتها وتقييمها
- ضمان الدور المحوري لمواضيع الاستدامة في سياق القرارات الادارية العمرانية .
- تعاون مختلف الفاعلين والشبكات الحضرية من أجل مراقبة وتقييم تقدم الاهداف المسطرة لتحقيق الاستدامة الحضرية.

الموارد الطبيعية المشتركة: وهذا من خلال:

- تقليص استهلاك الطاقة الاولية وزيادة استخدام الطاقات المتجددة.
- تحسين نوعية المياه، ترشيد استهلاكه واستعماله بطريقة فعالة.
- زيادة التنوع البيولوجي، حماية المناطق الطبيعية والمساحات الخضراء ذات الخصوصية والمحافظة عليها.
- ضمان الوصول العادل للموارد الطبيعية المشتركة .
- تحسين نوعية الهواء.
- الاستهلاكات المسؤولة واختيار نمط المعيشة
- تجنب وانقاص الفضلات، وترقية إعادة استعمالها ورسكلتها.
- تسيير ومعالجة الفضلات حسب معايير الممارسة الجيدة.
- تجنب استهلاكات الطاقة غير النظيفة وتحسين الفعالية الطاقوية للاستخدامات النهائية.
- تأمين المشتريات المستدامة.
- تحسين وتنشيط الانتاج والاستهلاك المستدام.
- التخطيط والتصميم
- إعادة استعمال واحياء المناطق المهجورة أو غير المرغوب فيها

- تجنب التمدد الحضري
- ضمان استعمال مختلط للمباني ومناطق التهيئة، التوازن المحكم لمناطق السكن، تجارة، العمل والخدمات.
- تأمين المحافظة، التجديد، استعمال واعادة الاستعمال الملائمين للموروث الثقافي والعمراني.
- تطبيق متطلبات التصميم والبناء المستدام، وتحسين العمارة وتقنيات البناء ذو النوعية العالية.
- تحسين الحراك التنقلي، وكبح النقل
- تقليص التنقل بالوسائل الميكانيكية، وتشجيع الخيارات المتاحة للجميع كالنقل النظيف.
- تأمين التنقل المشترك، النقل بالدراجات، مشيا على الاقدام.
- تجيع استخدامات العربات الاقل تلوثا.
- تطوير مخطط عمراني للحراك التنقلي متكامل ومدمج.
- إنقاص تأثير النقل على البيئة والصحة العمومية.

التدخلات المحلية من أجل الصحة: من أجل تعزيز وحماية صحة ورفاهية المواطنين كان لزاما:

- تحسين الوعي والتركيز على المحددات الاساسية في ميدان الصحة.
- تحسين التخطيط التنموي لصحة العمومية بالمدينة، بتدعيم الشراكات الاستراتيجية في المجال الصحي.
- تقليل اللامساواة في ميدان الصحة ومكافحة الفقر
- تعزيز تقييم الاثر على الصحة كوسيلة لكافة القطاعات من خلال تركيز عملهم على الصحة ونوعية الحياة.
- حشد مخططي المدن ودفعهم لدمج اعتبارات الصحة العامة في استراتيجيات ومبادرات التخطيط الحضري.

إقتصاد محلي حيوي ومستدام:

- إنشاء ودعم لاقتصاد محلي أكثر نشاطا يوفر فرص العمل دون المساس بالبيئة

- اتخاذ التدابير اللازمة لتحفيز ودعم العمالة المحلية والشركات الناشئة.
- التعاون مع الشركات المحلية لتعزيز وتنفيذ ممارسات حضرية جيدة.
- وضع وتنفيذ مبادئ الاستدامة في جغرافية تموضع الشركات.
- تشجيع أسواق المنتجات المحلية والإقليمية ذات جودة عالية.
- تشجيع السياحة المحلية المستدامة.
- الانصاف الاجتماعي والعدالة: دعم مجتمعات منفتحة وداعمة
- تسطير وتنفيذ برامج لمنع وتخفيف حدة الفقر.
- ضمان المساواة في الحصول على الخدمات العامة، التعليم، فرص العمل، الانشطة الثقافية والوصول الى المعلومة.
- تحفيز الانفتاح الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.
- تحسين سلامة وأمن المجتمع.
- توفير ظروف السكن والمعيشة عالية الجودة ومتكاملة اجتماعيا.

من المحلية الى العالمية: تحقيق السلام والعدل والإنصاف، التنمية المستدامة وحماية المناخ وجب:

تطوير واتباع مقاربة استراتيجية ومتكاملة لكبح التغير المناخي، والعمل على تحقيق معدل مستدام لانبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

دمج حماية المناخ في سياسات مجال الطاقة، النقل، المشتريات، النفايات، الزراعة والغابات.

تحسين الوعي حول الأسباب والعواقب المحتملة لتغير المناخي، ودمج إجراءات وقائية في السياسات المتعلقة بتغير المناخ.

الحد من التأثير على البيئة العالمية وتعزيز مبدأ العدالة البيئية.

تعزيز التعاون الدولي بين المدن وتطوير الاستجابات المحلية للمشاكل العالمية من خلال الشراكة بين الحكومات والمجتمعات المحلية ومختلف الفاعلين المعنيين.(Catherine C et Philippe O, 2011, p23) .

5-1 المدينة المستدامة

هي المدينة متراصة ومختلطة وظيفيا، توفر جودة وتنوع في الحياة يسعى سكانها وأنشطتها الاقتصادية باستمرار لتحسين قدرتها الطبيعية، المبنية

والثقافية على مستوى الأحياء وعلى الصعيد الإقليمي، وتعمل بطريقة تدافع دائما عن أهداف التنمية المستدامة.(Bertrand Zuindeau, 2008, p180)

1-6 خصائص المدينة المستدامة: يجب ان تكون في نفس الوقت

مدينة عادلة: تتوزع فيها العدالة، الطعام، السكن، التعليم، الصحة والامل بشكل عادل بين الأفراد

مدينة جميلة: يحرك الفن والعمارة والحدائق فيها الخيال والروح.

مدينة مبتكرة: تتجاوب للتغيرات بسرعة موسعة الافاق والتجارب.

مدينة بيئية: تقلل من الاثار تستخدم المصادر بشكل فعال.

مدينة سهلة التواصل: تبادل المعلومة فيها مرنا.

مدينة مندمجة وكثيرة التمركز: تحارب التمدد الحضري لذا تكون أطرافها محمية.(ROGERS R, 2008 p203)

1-7 الحي المستدام: حي ذو طابع سكني يهدف الى التوافق بين التعمير وحماية البيئة .(Catherine C, Philippe O, 2014, p09)

1-7-1 أهداف الاحياء المستدامة: تهدف الاحياء المستدامة الى:

المحافظة على الموروث وحماية الموارد من خلال:

- تقليل استهلاك الطاقة وتسييرها المحكم.
- تطوير تسيير الموارد المائية وتحسين نوعيتها.
- تجنب التمدد الحضري وتحسين تسيير المجال.
- ترشيد استهلاك وتسيير المواد الاولية
- المحافظة وتثمين التراث المبني والطبيعي.
- تحسين نوعية البيئة المحلية من خلال:
- حماية وتثمين المنظر البيئي ونوعية الرؤية.
- تحسين نوعية السكنات والبنايات .
- تحسين النظافة والصحة.
- تحسين الامن وتسيير المخاطر (في السكنات والاحياء).
- تحسين نوعية الهواء.
- تقليل الضجيج المنبعث من الصوت.

- محاولة الحد من الفضلات وتحسين تسييرها.
- تطوير التنوع من خلال:
- تأمين التنوع في السكان
- تأمين التنوع في الوظائف (الاقتصادية والاجتماعية)
- تأمين التنوع في عروض السكن.
- تطوير الاندماج من خلال:
- تطوير المستوى التعليمي والتأهيل الوظيفي.
- تثمين وصول السكان الى مناصب العمل، الخدمات والتجهيزات بالمدينة.
- تطوير جاذبية الاحياء من خلال إنشاء مجالات للحياة والالتقاء لمختلف سكان المدينة.
- تجنب التنقلات المضرة بالبيئة وتشجيع البنى التحتية الخاصة بوسائط النقل الاقل تأثيرا على البيئة (النقل الجماعي، الدراجات والمشي على الاقدام).

تقوية الروابط الاجتماعية من خلال: تقوية الاندماج الاجتماعي والمشاركة. وتحسين الشبكات التضامن والاجتماعية. ,,Catherine C, Philippe O) p10)

2- المقاربة التطبيقية:

2-1 قراءة تأملية تحليلية لظروف التخطيط الحضري والانتاج المجالي لمدينة تبسة باعتبارها مجالا سكنيا بالدرجة الاولى:

شكل الاستقلال بالنسبة لمدينة تبسة كباقي المدن الجزائرية نقطة تحول وانطلاقة في مجال التخطيط الحضري للمجالات السكنية، فغداة الاستقلال وكوضعية حتمية لمدينة تابعة لدولة حديثة العهد بالسيادة والاستقلال تم تسجيل عدة قطاعات ذات طبيعة استعجالية كالصحة، التعليم العمل وإعادة البناء وفي ظل صدور قانون 1962/12/31 المتضمن تجديد القوانين الفرنسية التي لا تتعارض مع السيادة الوطنية دون التفطن الى عدم توافق النظام الاشتراكي المتبع من طرف الجزائر مع النظام الليبرالي المنبثقة منه القوانين

الفرنسية، هذا التناقض طرح اشكاليات حقيقية في التناسق والتسيير الاداري، وبما أن النظام السياسي كان اشتراكيا فالتخطيط الاقتصادي يعتبر حتميا وهذا ما عززه المخطط الرباعي الاول لذا عرفت مدينة تبسة على غرار باقي المدن الجزائرية ركود كبير في مجال التعمير والتخطيط الحضري ما فتح المجال امام المواطنين خاصة النازحين من الارياف بإنجاز سكنات متأثرة بالنمط الاستعماري دون وجود أي قوانين واليات تتحكم في عملية التخطيط الحضري.

ونتيجة التهميش الذي عرفته مدينة تبسة كمقر دائرة تابعة الى ولاية عنابة بسبب موقعها الجغرافي الحدودي المنعزل ومناخها القاري شبه الجاف بدأت بوادر ظهور الاحياء غير القانونية بالجنوب والجنوب الشرقي للمدينة القديمة كحي الزاوية، الزيتون، الجرف والمرجة وهذا ما تبينه الخريطة الموالية:

خريطة 01: أهم الاحياء غير القانونية (قبل سنة 1974)

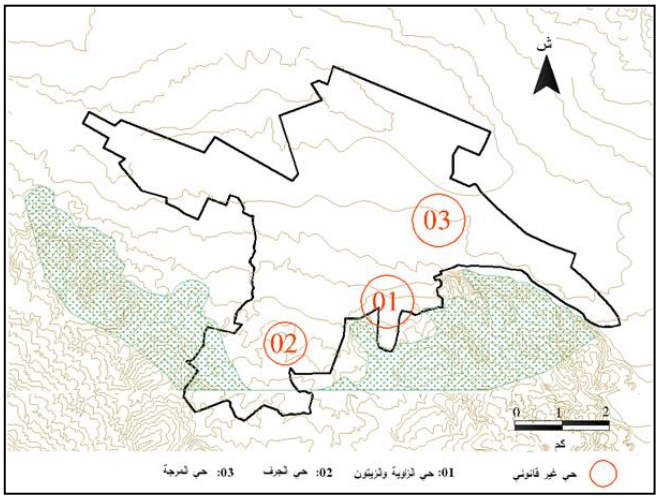

المصدر: انجاز الباحثين اعتمادا على معطيات مخطط العمران الرئيسي.

وبسبب تقاطع عدة عوامل تنسب الى ميزان سلبيات التخطيط الحضري للمجال السكني بمدينة تبسة كظهور مخطط العمران التوجيهي سنة 1972م والذي يدرس الوسط الحضري مع اهمال باقي المجال البلدي إضافة الى غياب المخطط الجهوي لتهيئة الاقليم والمخطط الولائي للتهيئة الذي لم تستفد منه المدينة الا سنة 1990م، إضافة الى عوامل اخرى غير متوقعة ضمن التنبؤات

الاقتصادية والاجتماعية للسلطات المحلية لمدينة تبسة، ظهرت عدة فوارق بين ما هو نظري وما هو تطبيقي في انتاج المدينة وتسييرها، ولقد كان أهم هذه العوامل غير المتوقعة ظهور التقسيم الاداري لسنة 1974 م الذي كان هدفه الحد من الفوارق المجالية والجهوية والذي بموجبته ارتقت مدينة تبسة الى مقر ولاية، هذا ما سمح لها بالاستفادة من عدة هياكل قاعدية ضرورية لوظيفيتها، ونظرا لغياب الهياكل والمرافق بالمناطق المجاورة وبسبب البحث عن الاستقرار خاصة من طرف الفئة الشابة من خلال الحصول على مناصب عمل ثابتة خارج القطاع الاولي المرتبط أساسا بالمناطق الريفية وضمان تمدرس أبنائهم زاد من حركة هجرة سكان هذه المناطق باتجاه مدينة تبسة وبالتالي زيادة جاذبيتها الذي يترجم بزيادة التركز العمراني بها وهذا ما يتضح جليا من خلال التدقيق في معدل النمو السنوي الناتج عن الثلاث احصاءات الاولى بعد الاستقلال والمقدر بـ3.92 ٪ بين إحصائي 1966 و1977م و5.78 ٪ بين سنتي 1977 و1988 م من جهة، ومعامل الهجرة الايجابي المقدر حسب إحصاء 1987م بـ 1.46 ٪ من جهة أخرى .(URBACO, 1988, p75)

نتيجة لهذه المحصلة بدأت السلطات المحلية تتعامل مع توفير السكن كوضعية طارئة دون الاخذ بعين الاعتبار كل جوانب التخطيط الحضري حيث عرفت المدينة تطورا ملحوظا في المجال السكني بسبب مباشرة انجاز برامج سكنية مهمة في اطار المناطق السكنية الحضرية الجديدة كمشاريع عمومية تابعة لوزارة التعمير والاسكان بدل مخطط العمران الرئيسي، ما جعلها خارج إشراف وتسيير البلديات، ما أدى الى غياب التنسيق بين بالفاعلين الحضريين (السلطات المحلية، المهنية والمقاولات ...) مع بيروقراطية تسييرها التي شجعت تدهورها بسرعة، تتميز بالنموذج المعماري والعمراني المعمم والموحد ما جعلها أحياء مراقد تكرس ظاهرة التريف بسبب عدم مراعاة خصائص السكان الاجتماعية من تقاليد وحسن جيرة... وكذا اهمالها للخصوصيات البيئية ما أثر على الصورة الحضرية للمدينة والخريطة الموالية تبين المناطق السكنية الحضرية الجديدة بمدينة تبسة.

خريطة 02: المناطق السكنية الحضرية الجديدة بمدينة تبسة

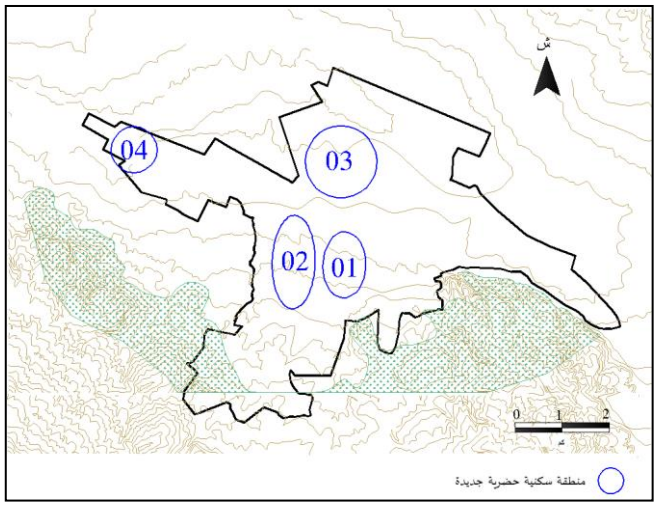

المصدر: انجاز الباحثين اعتمادا على معطيات الملفات التنفيذية للمناطق السكنية الحضرية الجديدة.

تعد سنة 1990 محطة جد مهمة في التخطيط الحضري للمجالات السكنية فبعد صدور القانون 87-03 المؤرخ في 1987/01/27 المتعلق بالتهيئة العمرانية، صدر القانون 90-25 المتعلق بالتوجيه العقاري إضافة الى القانون 90-29 المؤرخ في 1990/12/01م المتعلق بالتهيئة والتعمير الذي جاء بأدوات وعقود التعمير، حيث بموجب المرسومين التنفيذيين 91-177 و91-178 صدرت اجراءات اعداد والمصادقة على اداتي التعمير المتمثلتين في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الاراضي، هذا الاخير يعتبر أداة جديدة ضمن ادوات التعمير تكرس مبادئ العمران التنظيمي وهي تعمل نوعا ما على مستوى المجال السكني إلا أنها تغيب البعد البيئي وكذا الحوكمة الحضرية ضمن إجراءاتها التنفيذية.

فبعد أن تم إعداد مخطط التهيئة الولائي من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية سنة 1990م ضمن اربع تقارير تمثلت في توجيهات التهيئة، مخطط التهيئة، مونوغرافية البلديات، مخططات التهيئة البلدية، معتمدا على معطيات الاحصاء العام للسكن والسكان، والحصائل المنجزة في المكاتب من طرف الادارات والهيئات العمومية مغيب فيها تماما التحقيق الميداني والمعطيات

البيئية، تم بنفس السلبيات تقريبا مباشرة اعداد أول مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة تبسة سنة 1995م من طرف مركز الدراسات والانجاز العمراني بقسنطينة رغم ان مخطط العمران التوجيهي تم مراجعته سنة 1979م لم يتجاوز حتى المدى القريب.

فنتيجة لنقص الكفاءات على مستوى المصالح التقنية للبلديات تم تكليف مديرية التعمير والبناء لمتابعة دراسة هذا المخطط وهذا ما يكرس مبدأ مركزية القرار، اضافة للتعقيدات الموجودة في الاجراءات الادارية وكذا عدم الاستقرار السوسيواقتصادي بسبب العشرية السوداء ما دفع وزارة السكن والعمران بتحديد موعد محدد للمصادقة، حيث تم اللجوء الى الشكليات في تكوين ملف يمكن من المصادقة عليه، حيث انه على سبيل المثال القرار المتعلق بقائمة الإدارات، الهيئات والمصالح العمومية والجمعيات التي طلبت استشارتها جاء بعد اختيار مكتب الدراسات ما جعل القرارات التي جاءت به منعزلة يغيب فيها التشاور بين مختلف الفاعلين خاصة المواطن الذي اعتبر كمرجع لدراسة الاحتياجات من حيث السكن وتوابعه والمساحة العقارية المتاحة التي قدرت بـ 690هكتار(URBACO, 1995, p18) اغلبها يكون على حساب الاراضي الزراعية التابعة للخواص.

ما جعل التوسع الحضري للمدينة عبارة عن تمدد على حساب الاراضي الزراعية بالجهة الغربية للمدينة على طول الطريق الوطني رقم 10 بهدف ربط المنطقة السكنية الحضرية الجديدة بباقي النسيج الحضري للمدينة اضافة الى سهولة الربط بالطرقات وشبكة المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي المصحوب بسطحية تشخيص المجال الحضري القائم خاصة ما تعلق بتوسط المنطقة الصناعية للمجالات السكنية وحماية المدينة من الكوارث الطبيعية خاصة الفيضانات لاسيما ان اغلب المجالات السكنية العشوائية معرضة لخطر الفيضانات وتغيب فيها تفاصيل خاصة بحماية البيئة الطبيعية دون نسيان الخطوط الكهربائية وخطوط السكك الحديدية التي تشكل عائق كبير امام انتاج المجالات السكنية.

كما ان تاريخ المصادقة على هذا المخطط التي لم تكن الا سنة 1998م والتي جاءت بعد استهلاك المجال الخاص بالمدى القريب. كل هذا جعل من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الاراضي التي لم يتم المصادقة على اغلبها اعادة انتاج لمخطط عمران توجيهي يضم الوسط الحضري وباقي المجال البلدي.

خريطة03: اهم معوقات المجالات السكنية بمدينة تبسة

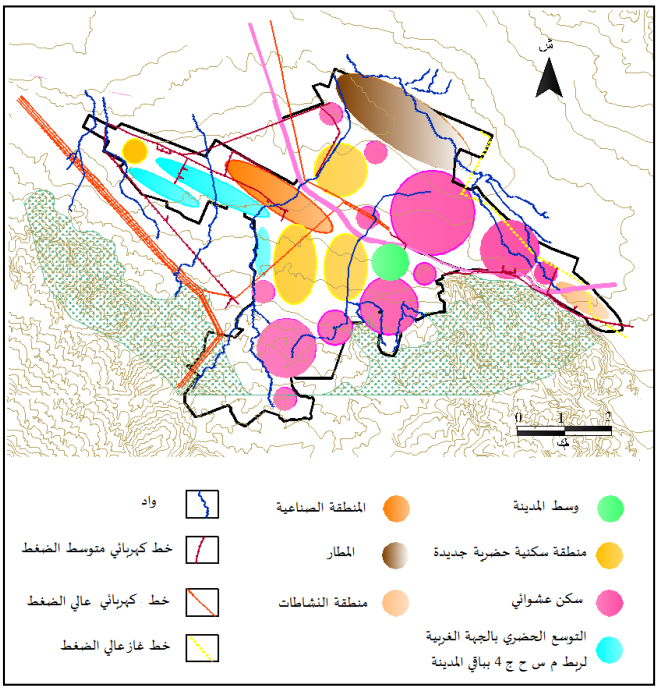

المصدر: انجاز الباحثين اعتمادا على معطيات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير + عمل ميداني سنتي 2016-2017

وفي سنة 2012 تم مباشرة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي لم تتم المصادقة النهائية عليه الى غاية يومنا هذا بسبب العوائق المتعلقة بالإجراءات الادارية والقوانين المرجعية ولم تحترم فيه ايضا البيئة الطبيعية ولا مبدأ الحوكمة الحضرية، فهو بذلك بالنسبة لمدينة تبسة يعتبر جيل ثاني للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الاول اهم ما ميزه التوسع العمراني المتمثل في قطبي الدكان (مخطط شغل الاراضي رقم 28) والعنبة(مخطط شغل

الاراضي رقم 09 أ) اضافة الى قطب بولحاف الدير التابع اداريا الى بلدية بولحاف الدير اهم ما ميز هذه التوسعات انها كانت محل الغاء تصنيف قطع اراضي فلاحية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 11-239 المؤرخ في 09 يوليو 2011 لتخصيصها لا نجاز سكنات ومرافق عمومية إضافة الى نزع الملكية من اجل المنفعة العمومية بالنسبة للأراضي التابعة للخواص رغم وجود مخططات شغل اراضي مصادق عليها قادرة على استيعاب برامج سكنية تمكن بناء المدينة على المدينة والخريطة الموالية تبين ذلك

خريطة 04: عرض عام لمخططات شغل الاراضي بمدينة تبسة

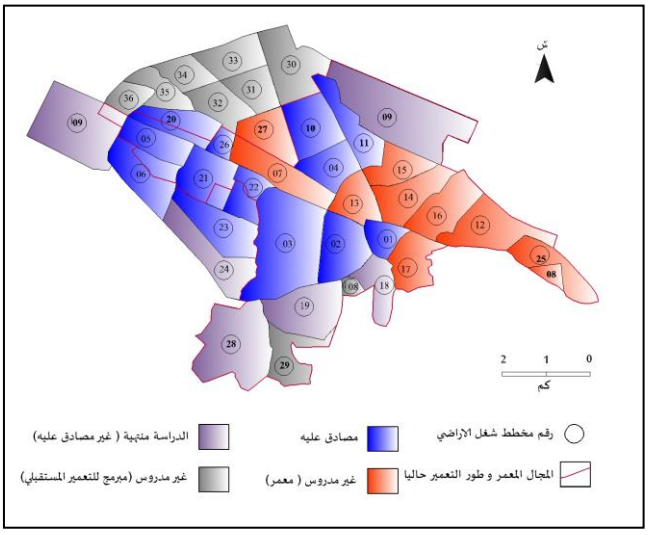

المصدر: انجاز الباحثين اعتمادا على مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير +مخططات شغل الاراضي

خاتمة

يزداد موضوع التخطيط الحضري للمجالات السكنية أهمية اذا ارتبط بالتنمية المستدامة وتبرز ملامحه اذا تعلق الامر بمدينة تبسة التي تسمح دراستها بالتعرف على اهم عوائق التخطيط الحضري والانتاج المجالي التي تقف امام استدامة مجالاتها السكنية .

ومن اجل ذلك تم القيام بدراسة تأملية تحليلية لظروف التخطيط الحضري برؤية متقاطعة ولمختلف العناصر التركيبية للمدينة اين اتضح وجود اشكاليات

حقيقية في التناسق والتسيير الاداري المقرون بضعف الترسانة القانونية واليات الرقابة المتحكمة في عملية التخطيط الحضري ما ادى الى انتشار الاحياء غير القانونية في المناطق ذات الطبوغرافية الصعبة والمعرضة للفيضانات وبالقرب من السكة الحديدية والخطوط الكهربائية متوسطة وعالية الضغط وكذا في محيط الحماية الخاص بالمطار وعلى حساب الاراضي الفلاحية والاراضي التابعة لأملاك الدولة خاصة بالجنوب والجنوب الشرقي للمدينة القديمة كحي الزاوية، الزيتون، الجرف، المرجة، الميزاب، تاغدة، المطار من جهة.

ومن جهة أخرى تعامل السلطات المحلية مع انتاج المجالات السكنية بمدينة تبسة عادة ما يكون بصفة طارئة يغيب فيها التناسق والتشاور بين الفاعلين والمستعملين، وكذا غياب دراسات جدوى اقتصادية وبيئة دقيقة ضمن اجراءات تخطيطها الحضري وهذا ما يتضح جليا من خلال برامج انتاج المناطق السكنية الحضرية الجديدة التي تميزت بمركزية القرار مما جعلها عبارة عن احياء مراقد تهمل خصوصيات البيئة العمرانية والاجتماعية، اضافة الى امتداد خطوط السكة الحديدية داخل المجالات السكنية للمدينة وكذا توسطها من طرف المنطقة الصناعية والديوان الوطني للحبوب شكل عائقا كبرا امام تخطيطها الحضري، اضافة لخيارات التوسع الحضري التي فرضت الاقطاب الحضرية المتمثلة في العنبة والدكان التي تتموضع بأراضي فلاحية سواء كانت ملك للدولة او الخواص عموما ما تتميز بتعقد طبوغرافيتها ووجود عدة ارتفاقات طبيعية وفيزيائية بها مع صعوبة موصوليتها بمختلف الشبكات التحتية والفوقية... كل هذا رغم وجود مخططات شغل اراضي مصادق عليها قادرة على استيعاب برامج سكنية تمكن بناء المدينة على المدينة

كل ما سبق زاد من التكلفة البيئية، الاجتماعية والاقتصادية واثر على البعد المؤسساتي ضمن معادلة التنمية المستدامة للمجالات السكنية بمدينة تبسة.

ومن اجل كل هذا اصبح لزاما التفكير في مختلف مكونات المجالات السكنية برؤية متقاطعة تمكن من التطوير في المشاركة والتنسيق بين

الكفاءات والفاعلين في اتخاذ القرارات بشفافية ومسؤولية وروح انفتاحيه لاسيما المواطن الذي يعتبر اهم عنصر في معادلة التنمية من القاعدة .

وكذا تركز على انتاج بيئة حضرية تعزز المناهج والاليات التي تفرض الدور المحوري للتنمية المستدامة ضمن تخطيطها الحضري المتكامل والمندمج كإنشاء مرصد للتخطيط الحضري المستدام مزود بقاعدة بيانات لمختلف المعطيات البيئية، الاجتماعية والاقتصادية اللازمة ويعتمد على نظم معلومات جغرافية يمكن من انتاج مجالات سكنية متراصة تقلل من تكلفة استهلاك الاراضي ومختلف الموارد الطبيعية والطاقة وتحرص على الحماية والمحافظة على المناطق الطبيعية والمساحات الخضراء. وتقضي على السكنات الهشة وتدمج السكنات غير القانونية وتضمن التوازن المحكم بينها وبين باقي المجالات السكنية بتقليص الفوارق بينها وترقية التماسك الاجتماعي فيها، وتعتمد على تشجيع الخيارات المتاحة للجميع خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفر الخدمات الجوارية وتأمن طرق النقل المشترك والنظيف كالتنقل بالدراجات ومشيا على القدام مع ضمان المساواة في الحصول على الخدمات العامة، التعليم، فرص العمل، الانشطة الثقافية والوصول الى المعلومة وتعمل على ترقية الاقتصاد المحلي للمدينة غيرها .

قائمة المراجع

باللغة العربية

براقدي، سليم. (2005) . **مدينة عين البيضاء: النمو الحضري، إشكالية التوسع والمشكلات المتعددة تشخيص، تحليل ومعالجة**. رسالة ماجستير. قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة: الجزائر.

علي، الحوات. (1990). **التخطيط الحضري**. ليبيا: الدار الجماهيرية .

مجد ، عمر؛ حافظ، إدريخ. (2005). استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الاراضي والمواصلات في مدينة نابلس. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية، نابلس: فلسطين.

فائق جمعة، المنديل (2008، جانفي). **سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية**، بحث مقدم في المؤتمر الإقليمي: المبادرات والابداع التنموي في المدينة العربية. الجامعة الاردنية: عمان.

محمد الهادي، لعروق (1996، مارس): **التخطيط الحضري في الجزائر**، بحث مقدم في الملتقى الدولي: التوسع وتسيير المدن الكبرى.جامعة هواري بومدين: الجزائر.

باللغة الفرنسية

Alberto, Z. (1994). Introduction à L'urbanisme Opérationnel et à la composition Urbaine. Volume 2.OPU: Algérie.

Bailly, A; autres.(2000). **développement social durales des villes**. les chateaux: France.

Benidir, F. (2008). **Urbanisme et Planification Urbaine cas de Constantine.** thèse doctorat d'état .Département D'architecture et D'urbanisme, Université Mantouri, Constantine: Algérie.

Benachenhou, A. (1998). **L'expérience Algérienne de planification et de développement** entre 1962-1982. 2éme édition. Opu: Algérie.

Bertrand, Z(2008): **développement durable et territoire**, presse universitaires du septentrion: France.

Catherine, C; Philippe, O. **(2011). L'URBANISME DURABLE, concevoir un éco quartier.** 2éme édition. le moniteur: France.

Catherine, C; Philippe, O. (2014). La démarche HQE2R vers une transformation durable des quartiers. SUDEN: France.

Claude, J. (2007). La Place Des Habitants Dans Les Politique Urbaine en Europe, Edition profession banlieue: France.

COTE, M.(2006). **Constantine cité antique et ville nouvelle**. Édition média plus: Algérie.

Jean Paul, L.(1979). Introduction à la planification urbaine, imprécise d'Urbanisme à la française. Édition du moniteur: France.

Marc, S. (2011). **La ville et l'enjeux du développement durable**, Europe media duplication: France.

Maouia, S. (2001). Elément d'Introduction à l'urbanisme-Histoire, méthodologie, réglementation. Édition casbah:

MASBOUNGI, A.(2012). **projets urbains durables, stratégies**. Edition le moniteur, 2012.

ROGERS R.(2008). Des villes durables pour une petite planète. le moniteur: France.

URBABA.(2012). plan directeur d'aménagement et d'urbanisme intercommunal, Tébessa, El hammamet, boulhaf dyr. Algérie.

URBACO. (1988). **plan d'urbanisme, Tébessa.** Algérie: CADAT.

URBACO. (1995). plan directeur d'aménagement et d'urbanisme, Tébessa. Algérie.